

المغرب في ترتيب المعرب

والشفعة اسمٌ للملوك المشفوع بملوكك من قولهم كان وتراً فشفعتُه بآخر أي جعلتُه زوجاً له ومنه الحديث (147 / أ) لتَشْفَعَنَّهُها ونظيرها الأكلَّة واللقمة في أن كلاهما فُعْلَةٌ بمعنى مفعولٍ هذا أصلُها ثم جُعِلت عبارةً عن تملكٍ مخصوص وقد جمعهُما الشعبيُّ في قوله مَن بَرِيعت شُفَعْتُهُ وهو حاضرٌ فلم يَطْلُب ذلك فلا شُفَعَة له . وعن القتيبيِّ كان الرجل في الجاهلية إذا أراد بيعَ منزلٍ أتاه جارُهُ فشفَع إليه أي طَلَب فيما باع فشفَّعه وجعله أولى بالمبيع ممَّن يَعدُّ سَيِّدُهُ . قلت وكأنه أخذَه من الشفاعة لأن فيها طلباً والأول هو الأصل ولم نَسْمع منها فِعلاً . وأما قوله ولو باع الشفيعُ داره التي يشفع بها أو نَصيبه الذي يشفع به فمن لغة الفقهاء وعلى ذا قولُهُ إذا أراد الشفيع أخذَ بعضَ الدار المشفوعة دون بعضٍ والصواب المشفوع بها كما في الموضع الآخر يعني الدار التي أُخذت بالشفعة .

شفف .

شَفَّ الثوبُ رَقَّ حتى رأيتَ ما وراءه من باب ضَرَب ومنه إذا كانا ثَخِينَيْنِ لا يَشْفَانِ وَنَفِي الشُّفُوفِ تأكيدٌ للثَّخَانَةِ وأما يَنْدُشَفَانِ فخطأٌ وثوبٌ شَفَّ رقيقٌ